



## الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

### تقرير الأمين العام

#### أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم بناء على طلب مجلس الأمن الوارد في البيان الصادر عن رئيسته في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/25) الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أوصل إطلاعه بانتظام على أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (مكتب دعم بناء السلام)، وعلى الحالة في ذلك البلد. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من شهر تموز/يوليه إلى شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ويعرض لما قام به المكتب من أنشطة وما استجدّ من أحداث هامة في جمهورية أفريقيا الوسطى، في المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية ومجال حقوق الإنسان، منذ تقديم تقريري الأخير في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (S/2002/671). كما يستعرض التقرير التطورات المستجدة في العلاقات الثنائية بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

#### ثانيا - الحالة السياسية

٢ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تطورا هاما تمثل في استئناف محاكمة أعضاء الانقلاب، حيث أصدرت المحكمة الجنائية غيايبا، في شهر آب/أغسطس، حكما بالإعدام على الرئيس السابق كولينغا و ٢٣ متهما آخرين. كما برأت المحكمة عددا آخر من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، منهم السيد جان-جاك ديمافوت، وزير الدفاع السابق. وقد ساعد الإفراج عنه على تهدئة الأوضاع وتخفيف حدة التوتر الناجم عن محاولة الانقلاب التي وقعت في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١.

٣ - وفيما يتعلق بالحوار السياسي، أنشئت في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢، بناء على توصية مكتب دعم بناء السلام، لجنة متابعة مؤتمر الأحزاب السياسية والبرلمانيين. وهذه اللجنة - التي تتألف من ممثلي الأغلبية والمعارضة وتمثل مهمتها في تنفيذ توصيات مؤتمر الأحزاب السياسية والبرلمانيين - تعقد اجتماعات منتظمة. وقد تجلّت مظاهر العداء بين السلطة والمعارضة في اللجنة الانتخابية المختلطة المستقلة، التي قاطع أعمالها الجناح الراديكالي للمعارضة بسبب عدم قيام الحكومة بتعيين مرشحه المختار عضواً في مكتب اللجنة. وقد أنشئت اللجنة الانتخابية المختلطة المستقلة في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٢ لكفالة حسن سير الانتخابات البلدية، التي كان من المقرر مبدئياً أن تجرى في نهاية ذلك العام، ولكن أرجأها الحكومة إلى عام ٢٠٠٣.

٤ - كذلك، تدهورت العلاقات بين الأغلبية والمعارضة في أعقاب الهجوم الذي تعرضت له بانغي، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، على يد أعضاء جماعة بوزيزي. فقد أهدمت السلطات زعماء المعارضة بالتواطؤ مع منفذي الهجوم. ومن جانبها، قامت المعارضة بإبلاغ الجمعية الوطنية بالأعمال الوحشية التي ارتكبتها أعوان جان-بيير بمبا، الذين وفدوا من جمهورية الكونغو الديمقراطية لمساندة جيش جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد طالبت أحزاب المعارضة باستقالة الحكومة ومثول رئيس الجمهورية أمام المحكمة العليا بتهمتي "الخيانة واستغلال السلطة". وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، رفض نواب الأغلبية هذه المبادرة وأصدروا قراراً أوصوا فيه بإقامة حوار بين كافة القوى الفاعلة في الدولة وبتشكيل حكومة مؤقتة لمواجهة الحالة الناجمة عن الأحداث التي وقعت مؤخراً. وقد رحب الرئيس باتاسي بهذه التوصية في الخطاب الذي وجهه إلى الأمة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، والذي أعلن فيه عن انعقاد اجتماع مائدة مستديرة للمصالحة اعتباراً من شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وتمهيداً لمنتدى الحوار هذا، قامت لجنة متابعة مؤتمر الأحزاب السياسية والبرلمانيين، بدعم من مكتب دعم بناء السلام، بعقد جلسة طارئة لذلك المؤتمر في بانغي يومي ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

### ثالثاً - الحالة الأمنية والعسكرية

٥ - اتسمت الحالة الأمنية والعسكرية بالاضطراب الشديد في شمال البلاد، الذي يشهد تمرداً عسكرياً يغذيه أعوان السيد فرانسوا بوزيزي، رئيس الأركان السابق للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، على ما يبدو بدعم من جماعات مسلحة تشادية. وقد بدأ تدهور الحالة العسكرية في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يتأخم تشاد، بوقوع حوادث قتل على الحدود المشتركة ليلة ٦/٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢. وتقول سلطات جمهورية أفريقيا

الوسطى إن جيش تشاد توغل داخل أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى، بينما تقول حكومة تشاد إن مرتزقة من جمهورية أفريقيا الوسطى هاجموا بلدة سيدو التشادية الواقعة على الحدود.

٦ - وكانت الحالة مقلقة بحيث حدت برؤساء دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ومالي إلى اتخاذ قرار، في اجتماعهم المعقود في برازافيل يوم ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢، بإيفاد لجنة تتألف من ممثليهم وممثلي الاتحاد الأفريقي ومكتب دعم بناء السلام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وغابون. وبشرت اللجنة مهمتها خلال الفترة من ٢٣ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٢، وقدمت تقريرها إلى الرئيس بونغو، بصفته منسق ورئيس لجنة رؤساء دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا المخصصة لاستئناف الحوار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٧ - وفي ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، عقد رئيس غابون مؤتمر قمة طارئ، في ليرفيل، ضم رؤساء دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ومالي، وشارك فيه ممثل الأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى والرئيس المؤقت للجنة الاتحاد الأفريقي. وفي ختام مؤتمر القمة، قرر رؤساء الدول إيفاد قوة مراقبة وأمن إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، تتمثل مهمتها في ما يلي:

(أ) كفالة أمن وسلامة الرئيس باتاسي؛

(ب) مراقبة تأمين الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد؛

(ج) المشاركة في إعادة تنظيم القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، رحب مجلس الأمن بهذه المبادرة ودعا المجتمع الدولي إلى توفير الدعم المالي والتنفيذي والمادي اللازم لإيفاد قوة المراقبة الإقليمية التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (S/PRST/2002/28). وكرر المجلس توجيه هذا النداء في ٨ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ (انظر SC/7566/AFR/511 و SC/7579/AFR/525).

٨ - وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، انعقد في ليرفيل اجتماع لرؤساء أركان جيوش البلدان المعنية، شارك فيه رئيس الفريق العسكري التابع لمكتب دعم بناء السلام، لبحث كيفية تنفيذ قرار رؤساء دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. واتخذ المشاركون القرارات الفنية والتنفيذية اللازمة لإيفاد القوة. وقبل أن توشك هذه الأعمال على الانتهاء، اندلعت أزمة في بانغي. ففي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، تعرضت مدن كابو وباتانغافو وبوغانغولو ودامارا، ثم عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى،

لهجمات شنها أعوان بوزيزي بدعم من رعايا دول أخرى. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، رد المعتدون على أعقابهم على يد القوات الموالية، بمساندة من فرقة عسكرية ليبية وعدد من أعوان السيد جان-بيير بمبا.

٩ - ولم تقدر بعد الخسائر الناجمة عن هذه الاشتباكات. غير أن المصادر الرسمية أفادت بمصرع ١٠٥ وإصابة ٣٢٩. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أدنت إدانة قاطعة هذه المحاولة للاستيلاء على السلطة بقوة السلاح (انظر SG/SM/8460/AFR/502)، وهو ما بادر إليه أيضا مجلس الأمن، الذي أكد مجددا، في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، مساندته لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، مؤكدا على ضرورة التنفيذ الفوري لقرارات مؤتمر قمة ليرفيل (انظر SC/7566/AFR/511).

١٠ - وأسفر تنفيذ قرارات مؤتمر قمة ليرفيل عن إبعاد السيد فرانسوا بوزيزي إلى فرنسا في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، والسيد عبد الله مسكين إلى توغو في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وتأخر إيفاد قوات الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا بسبب عدم كفاية المساعدات التنفيذية والمالية. وبعد وصول طليعة عسكرية من القوة إلى بانغي في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، لم يتسن إيفاد بقية القوات إلا بدءا من ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. أما الفرقة الغابونية، التي يبلغ قوامها ٢٢٧، فمتواجدة في بانغي منذ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

١١ - وفي الجوانب الأمنية والعسكرية، واصل مكتب دعم بناء السلام مساندته للجهود المبذولة من جانب الحكومة لتوطيد السلام مع جيرانها. فقد شارك مستشاروه العسكريون في بعثات عدة، كالبعثة المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان لتقصي الحقائق في المقاطعات الشرقية والشمالية الشرقية (حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٢)، التي أوفدت في أعقاب المصادمات التي وقعت في شهر أيار/مايو ٢٠٠٢ بين عدد من المزارعين السودانيين وبعض سكان البلدات الحدودية بجمهورية أفريقيا الوسطى؛ وبعثة تقصي الحقائق التي أوفدت إلى حدود تشاد في أعقاب وقوع حوادث على الحدود يومي ٥ و ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٢؛ وبعثة المراقبة والرصد التي أوفدت إلى بوار (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢).

١٢ - وساند الفريق العسكري التابع لمكتب دعم بناء السلام مابذلته اللجنة الفنية لترع السلاح من جهود في مجال جمع الأسلحة وإنشاء لجان محلية لترع السلاح. ومما لا يخفى أن الأحداث الأخيرة قد ساعدت مجددا على انتشار حمل السلاح، سواء في بانغي أو داخل البلد. ومع ذلك، فسوف تستمر عملية نزع السلاح، التي بادر بها مكتب دعم بناء السلام، بمساندة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنسيق مع الحكومة. وبسبب انعدام التمويل، لم

يتسنى تنفيذ برنامج إعادة تنظيم قوات الدفاع وقوات الأمن، الذي تم وضعه بمساعدة مكتب دعم بناء السلام.

١٣ - وشارك فريق الشرطة المدنية في عملية نزع السلاح، وواصل تنفيذ برامج تدريبه لرجال الدرك والشرطة في جمهورية أفريقيا الوسطى في مجالات التحريات والقيادة وآداب المهنة وآداب الشرطة القضائية.

## رابعا - الحالة الاقتصادية والاجتماعية

١٤ - تشهد الحالة الاجتماعية توترا شديدا في الوقت الراهن. ذلك أن مدرسي المدارس الحكومية، الذين يطالبون بتقاضي متأخرات مرتباتهم عن ٩ أشهر، مضربون عن العمل منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ ويعتزمون مواصلة الإضراب حتى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ونتيجة لذلك، لم تفتح المدارس الحكومية أبوابها بعد استقبالا للسنة الدراسية ٢٠٠٢/٢٠٠٣. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، تعهدت الحكومة بأن تسدد للمدرسين مرتب شهر واحد في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، ثم مرتب شهرين في تشرين الثاني/نوفمبر، بعد عرض ملف حالة جمهورية أفريقيا الوسطى على مجلس إدارة صندوق النقد الدولي في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وقد ساهمت أزمة نهاية تشرين الأول/أكتوبر العسكرية وانعكاساتها في إرباك هذه الخطة.

١٥ - ولا يزال اقتصاد جمهورية أفريقيا الوسطى يعاني العواقب الوخيمة الناجمة عن عدم وجود برنامج للتعاون مع صندوق النقد الدولي. وقد اتخذت الحكومة تدابير تقشف لإبقاء النفقات العامة ضمن الحدود المتفق عليها مع مؤسسات بريتون وودز. كما واصلت مكافحتها للفساد. ففي شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٢، ألقى القبض على وزير المالية وعلى عدد من كبار المسؤولين للاشتباه في قيامهم باختلاس أموال عامة. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، تم في واشنطن مهر الوثيقة الإطارية لبرنامج التعاون مع صندوق النقد الدولي بتوقيع رئيس الوزراء، السيد مارتان زيغلييه. وقرر مجلس إدارة الصندوق أن يرحى، إلى أجل غير مسمى، نظر ملف جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي كان مقررا له يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وذلك رغم ما بذله رئيس الوزراء من مساع لدى المدير العام للصندوق ولدى رئيس البنك الدولي. والحالة الاقتصادية للبلاد قد تتدهور ما لم يتم فورا إقرار برنامج للتعاون مع صندوق النقد الدولي. وأرى أن المجال يسمح لتشجيع الحكومة في جهودها بإقرار برنامج التعاون مع صندوق النقد الدولي.

## خامسا - حالة حقوق الإنسان

١٦ - من أبرز ما جدّ فيما يتصل بحالة حقوق الإنسان، منذ تقرير الأخير، الحكم الصادر في قضية المتهمين بمحاولة قلب نظام الحكم الفاشلة في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، منذ هجوم المتمردين على بانغي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

١٧ - وأصدرت المحكمة الجنائية في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٢ حكما غيابيا بالاعدام على الرئيس السابق كولينغا وعلى ٢٣ من الضباط وضباط الصف في جمهورية أفريقيا الوسطى، "لجريمة النيل من أمن الدولة الداخلي". وحُكم على عشرة آخرين بالأشغال الشاقة عشرين سنة. وحُكم على أكثر من خمسمائة (٥٠٠) عسكري بالسجن عشرة سنوات "للفرار من الجيش والتملص من الخدمة العسكرية". وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، حُكم بعدم سماع الدعوى على وزير الدفاع السابق السيد جان جاك ديمافوت وعلى خمسين (٥٠) آخرين "لعدم توافر الأدلة على الإدانة".

١٨ - ووردت أنباء عن حالات إعدام خارج إطار القضاء وحالات اختفاء خلال الفترة المستعرضة، لا سيما منذ أحداث ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وأثرت انتهاكات الحق في الحياة هذه أساسا على مدنيين أبرياء، تعرضوا أيضا لعمليات نهب اقترفها كل من رجال بوزيزي وعناصر مسلحة تابعة للسيد جون بيار بيمبا. واقترب رجال السيد بيمبا العديد من عمليات الاغتصاب في أحياء مختلفة في بانغي. ولم يثبت رسميا أن عناصر بوزيزي ارتكبت تجاوزات أو عمليات نهب في بانغي. بيد أن سكان المدن التي تحتلها تلك العناصر تعرضوا الى تجاوزاتها. ويجاول مكتب دعم بناء السلام، بالتعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية، إحصاء انتهاكات حقوق الإنسان المقترفة خلال الأزمة العسكرية التي بدأت في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

١٩ - وسمح إصلاح سجن بانغي المركزي بالتخفيف من الاكتظاظ الذي كانت تعاني منه مراكز الدرك والشرطة. بيد أن حالة السجون لا تزال تبعث على القلق لا سيما في الأرياف حيث يتعرض السجناء الى الأوبئة ويعيشون في ظروف قذرة غير صحية ولا يحصلون على أغذية كافية.

٢٠ - ونظم مكتب دعم بناء السلام، في إطار تعزيزه للقدرات الوطنية على النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، من ٢٨ حزيران/يونيه الى ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢ في بانغي وفي الأرياف، دورة تدريبية عن حقوق الإنسان والقانون الإنساني لفائدة أفراد وحدة الأمن الرئاسية وقوات جمهورية أفريقيا الوسطى؛ ونظم من ١٦ الى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

بالاشتراك مع المنظمات الشبابية حملة واسعة للتوعية بحقوق الانسان في مقاطعات جنوب البلاد وغربها؛ ونظم يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ حلقة دراسية في بانغي للتوعية بحقوق الإنسان وبضرورة إدماج الأماهقة اجتماعيا ومهنيا؛ وهم أقلية تعاني من الاستبعاد.

٢١ - ومن النتائج الواضحة لهذه الأنشطة، أن السلطات بدأت تأخذ التدرب في مجال حقوق الإنسان في الاعتبار عند تجنيد أفراد الشرطة والدرك والأمن الرئاسي. وبفضل التشجيع المتواصل الذي يقدمه مكتب دعم بناء السلام، صدقت جمهورية أفريقيا الوسطى في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢ على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة المؤرخة ١٠ كانون الثاني/ديسمبر ١٩٨٤، وعلى اتفاقية أوتواوا لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وعلى الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه.

٢٢ - وأوصى رئيس مجلس الأمن في البيان الصحفي المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ (انظر SC/7566/AFR/511)، بالخصوص بتعزيز أنشطة مكتب دعم بناء السلام في مجال رصد حقوق الإنسان. وستكون لامركزية أنشطة قسم حقوق الإنسان إحدى أولويات المكتب الذي يعزم فتح مرصد إقليمي ثان في عام ٢٠٠٣ يعنى بحقوق الإنسان وبالتحقيق في انتهاكها.

٢٣ - وتبذل وحدة شؤون الإعلام التابعة للمكتب منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ جهودا حثيثة للتوعية بحقوق الإنسان. وأنشئت نشرة شهرية يصدرها المكتب متخصصة في شؤون حقوق الإنسان لتعزيز أنشطة المكتب في هذا المجال. وواصل قسم شؤون الإعلام التابع للمكتب من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في مقاطعات جنوب البلاد وغربها حملات التوعية بضرورة تعزيز السلام. وأنجز أيضا شريطا تلفزيونيا حول موضوع التسامح والتعايش في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي مجال التدريب، واصل القسم تعزيز وسائل الإعلام بتقديم دعمه الى منظمات الصحفيين المهنية.

## سادسا - العلاقات بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

٢٤ - تدهورت العلاقات بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد تدهورا خطيرا اثر أحداث ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في بانغي. وتقول سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أن لديها ما يثبت تورط تشاد في الهجوم على بانغي. وسمحت للسلك الدبلوماسي المعتمد في

بانغي برؤية تشاديين أُسروا خلال المواجهات، وأسلحة وأجهزة ومعدات استخدمها المهاجمون. وطالبت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بانسحاب التشاديين فوراً من إقليمها.

٢٥ - ومن الممكن أن يكون رعايا تشاد الذي ساندوا محاربي السيد فرانسوا بوزيزي قد جُنّدوا في تشاد أو في جمهورية أفريقيا الوسطى حيث توجد جالية تشادية كبيرة العدد يعمل العديد من أفرادها في صفوف القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ووحدة الأمن الرئاسي. ومن الصعب تصور أن عناصر من الجيش النظامي التشادي اشتركت في الهجوم على بانغي. بيد أنه لا يمكن تصور أن حكومة نجامينا كانت تجهل الاستعدادات على حدودها لشن حملة عسكرية على مدن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٦ - وقد نفى تشاد جملة وتفصيلاً اتهامات جمهورية أفريقيا الوسطى. وقال إن "المشكلة في جمهورية أفريقيا الوسطى مشكلة داخلية" وإن حكومة بانغي تبحث عن كبش فداء للأزمة التي يمر بها بلدها. واتهمت الحكومة التشادية سلطات أفريقيا الوسطى بأنها وراء تقتيل ١٥٠ من الرعايا التشاديين في بانغي. ونفت حكومة أفريقيا الوسطى بشدة تلك الاتهامات. وطلب تشاد إنشاء لجنة تحقيق دولية. ولم تعترض جمهورية أفريقيا الوسطى على ذلك ولكنها أصرت على أن يشمل التحقيق أيضاً "عدوان تشاد على جمهورية أفريقيا الوسطى".

٢٧ - واقترحت حكومة أفريقيا الوسطى عقد دورة للجنة الكبرى المشتركة بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، من ٢٣ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، للنظر في العلاقات بين الدولتين عموماً. ولم توافق حكومة تشاد على ذلك المقترح، بدعوى أنه لا يمكن التفكير في عقد ذلك الاجتماع إلا بعد الانتهاء من تطبيق مقررات ليرفيل، لا سيما وزع قوات الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

٢٨ - وسعياً إلى التخفيف من التوتر الشديد بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، عقد أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ جلستين خاصتين للمشاورات، مع رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى من جهة، ومع الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة من جهة ثانية، بشأن الخلاف بين البلدين. وأمكن لأعضاء المجلس الاطلاع على مدى التوتر بين الجارتين ومدى خطورته على الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي البيان الصحفي الصادر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (انظر SC/7593/AFR/531)، أعرب رئيس مجلس الأمن عن ارتياحه لالتزام الطرفين بإعادة تنشيط اللجنة الكبرى والقيام بدوريات مشتركة على الحدود بينهما. وأعرب عن أمله في أن يغتتم الطرفان فرصة وزع قوات الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لتطبيع العلاقات بينهما في أقرب وقت ممكن.

٢٩ - ومن المؤمل أن يسهم التنفيذ الكامل للمقررات التي اتخذتها قمة ليرفيل في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في تهدئة ثم تطبيع العلاقات بين الجارتين الشقيقتين. وقد أصدرت تعليماتي إلى ممثلي في بانغي، الجنرال الأمين سيسي ليكون تحت تصرف الحكومتين في السعي إلى إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة التي يؤسف لها.

## سابعاً - ملاحظات

٣٠ - لا تزال الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تدعو إلى القلق. وقد أصيب ما تحقق من استقرار نسبي وتناقص تدريجي في التوتر بنكسة بسبب محاولة أنصار السيد فرانسوا بوزيزي افتكاك الحكم بالقوة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وحدثت منذ أسابيع اضطرابات في مناخ السلم الاجتماعي الذي كان سائداً، بسبب الإضراب عن العمل. ومما يزيد من هشاشة الحالة الاجتماعية المتوترة الشكوك التي تحوم حول إمكانية التوصل إلى اتفاق اقتصادي ومالي مع مؤسسات بريتون وودز. ووجود التمرد المسلح في شمال البلاد، الذي ساعد على نشأته شعور السكان بالحرمان وبانعدام الأمن، من العناصر الرئيسية الأخرى التي تهدد استقرار البلد.

٣١ - وأمام هذه المخاطر التي تهدد استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى ومنطقتها دون الإقليمية، أكرر، مثلما سبق لأعضاء مجلس الأمن أن فعلوا، ندائي إلى الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لكي يقدموا المساعدة اللازمة لوزع قوات الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن المهم أن يساعد المجتمع الدولي جمهورية أفريقيا الوسطى على كفالة أمنها وسلامتها إقليمياً. ومن شأن وزع قوات الجماعة الاقتصادية والنقدية أن يسهم في عودة الاستقرار إلى البلد وأن يخفف من التوتر مع تشاد.

٣٢ - ويمثل عدم وجود برنامج تعاون بين جمهورية أفريقيا الوسطى ومؤسسات بريتون وودز عائقاً كبيراً أمام تحقيق السلم الاجتماعي في البلد. وأسفر عدم حصول الدولة على أي مساعدات ميزانية منذ ما يقرب من عامين، وافتقارها إلى القدرة على مواجهة نفقات الأجور، عن إضراب العمال عن العمل بعد احترامهم بشجاعة وشعور بالمسؤولية هدنة اجتماعية تواصلت ١٨ شهراً. ولكي لا يؤول التوتر الاجتماعي السائد إلى حالة يصعب التحكم فيها، فإنني أدعو بإلحاح سلطات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى الاستجابة لطلبات سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. وإني أشجعها أيضاً على إعادة النظر في قرار تعليق أنشطة ممثليها في بانغي. وإني أشعر بالارتياح لاستئناف الحوار البناء بين سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى ومسؤولي مؤسسات بريتون وودز. ولا شك أن حكومة جمهورية

أفريقيا الوسطى بذلت جهودا جديرة بالثناء في مجال الإصلاح الاقتصادي. وينبغي مؤازرتها في هذا الاتجاه.

٣٣ - وإني أشعر بالارتياح للمبادرات التي قام بها الرئيس باتاسي لعقد اجتماع مائدة مستديرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ مع مجموع العناصر السياسية الفاعلة، والنقابات العمالية والمجتمع المدني. وقد استجاب الرئيس باتاسي بذلك الى إحدى توصيات مجلس الأمين فيما يتصل بإجراء حوار وطني. وسيظل ممثلي في جمهورية أفريقيا الوسطى، الجنرال الأمين سيسي ومكتب دعم بناء السلام تماما تحت تصرف الحكومة لتقديم الدعم اللازم لتنظيم ونجاح ذلك المنتدى.

٣٤ - وإني أحث من جديد الرئيسين باتاسي وديبي على بذل قصارى الجهود لتنشيط وتعزيز التعاون البناء بين بلديهما والامتناع عن الإتيان بأي عمل من شأنه أن يسهم في زعزعة الاستقرار. وإني أشجعهما على إعادة تنشيط مجموع آليات التعاون التي أقيمت بين البلدين. وأود في هذا السياق الإشادة برؤساء دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ومالي، والرئيس المؤقت للجنة الاتحاد الأفريقي لما اتخذوه في ليرفيل من قرارات حكيمة ترمي الى تعزيز السلم في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي المنطقة دون الإقليمية عموما. وأود بالخصوص تهنئة وشكر الرئيس بونغو الذي يواصل بدون كلل بذل جهوده من أجل إحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والجنوب الأفريقي عموما.

٣٥ - وأود أخيرا الإشادة كثيرا بـممثلي، الجنرال الأمين سيسي، وبموظفي منظومة الأمم المتحدة لما أظهروه من تفان في القيام بأنشطتهم والوفاء بمهامهم خلال هذه الفترة التي اتسمت بصعوبة ومشقة بالغتين.